

Distr.
GENERAL

S/1997/13
6 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لزائير لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بإفادتكم بموقف جمهورية زائير من عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٠٨٠ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، المتعلق بإنشاء القوة المتعددة الجنسيات المستهدف نشرها في شرق زائير.

وأكون ممتناً غاية الامتنان لو تكرمتم بتعيميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

القائم بالأعمال بالنيابة
(توقيع) لوكابو خابودجي نزاجي
الوزير المفوض العام
نائب الممثل الدائم

المرفق

موقف حكومة جمهورية زائير من عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن

١٠٨٠ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

١ - اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٠٨٠ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الذي دعا، في جملة أمور، إلى نشر قوة متعددة الجنسيات تعطى لها ولاية إنسانية بغية إنشاء ممرات آمنة لإعادة اللاجئين الروانديين إلى ديارهم وتوفير المساعدات الإنسانية الالزمة لهؤلاء اللاجئين وللمشردين والسكان المحليين المتضررين من الحرب.

٢ - وقبل اتخاذ هذا القرار، أصرت حكومة جمهورية زائير على ألا تعطى القوة المتعددة الجنسيات ولاية إنسانية فحسب، بل أيضاً ولاية قانونية وسياسية لتفادي جميع جوانب الأزمة، وخاصة:

(أ) العدوان ضد زائير وانتهاك سلامتها الإقليمية؛

(ب) انتهاك حدود زائير المعترف بها دولياً من قبل رواندا، وبورووندي وأوغندا.

٣ - ترى حكومة جمهورية زائير علاوة على ذلك:

(أ) أنه لا يجب للقوة المتعددة الجنسيات أن تقوم، تحت ستار الإنسانية، بالتعامل مع المعتدين ولا مع الإدارتين اللتين قاموا بإنشائهما في شمال كييفو وفي جنوب كييفو، بشكل غير قانوني وذلك تجنباً لخطر التغاضي عن انتهاك السلامة الإقليمية لبلدنا؛

(ب) ينبغي أن يكون مقر قيادة القوة المتعددة الجنسيات في زائير لا في أوغندا؛

(ج) يجب أن ترسل المساعدة الإنسانية المخصصة لللاجئين عن طريق بلدانهم الأصلية.

٤ - أنشئت لجنة إدارية للقوة المتعددة الجنسيات، دون أي أساس قانوني واضح، لإدارة الجوانب السياسية في الميدان، في شرق زائير. وهي تضم بلداناً من بينها البلدان التي أسهمت في العدوان ضد زائير.

بيد أن مجلس الأمن لم ير من الضروري أن يأخذ في الحسبان اهتمامات حكومة زائير المتعلقة بالولاية السياسية للقوة المتعددة الجنسيات.

٥ - ورغمما عن أن الجنرال موريis باريل عين لقيادة القوة المتعددة الجنسيات، وأن بعض البلدان قبل إرسال وحدات تابعة لها لتكون القوة المذكورة، تلاحظ حكومة جمهورية زائير إلى اليوم:

(أ) أن القوة لم تنشر، ربما بسبب رفضها لإقامة مقر قيادة القوة المتعددة الجنسيات في كمبا:

(ب) أجرى القائد موريis باريل اتصالات بالمعتدين والإدارتين غير الشرعيتين اللتين قاموا بإنشائهما في غوما وبوكافو وقد تابعت هذه المبادرة منظمات غير حكومية وغيرها من الوكالات الإنسانية:

(ج) لم ينشأ أي ممر آمن لإعادة اللاجئين إلى ديارهم:

(د) السياسة المتمثلة في توفير المساعدة الإنسانية، للسكان المتضررين بالحرب، التي نظمت بطريقة عشوائية ومشوشة، لم تحقق أهدافها:

(ه) من أجل تشبيط نشر القوة المتعددة الجنسيات قامت رواندا، خلافاً لجميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بمهاجمة مخيم كييوباما لللاجئين في شمال كينيا كييفو فيما تدفعهم للعودة إلى رواندا وتعلن بعد ذلك أن من غير الملائم نشر هذه القوة. لأن هؤلاء اللاجئين قد عادوا إلى ديارهم تحت أصوات وسائل الإعلام الدولية التي حشدت لهذا الغرض؛

(و) وبناءً على جميع هذه الاعتبارات التي لا أساس لها، وعلى تقارير الجنرال موريis باريل واللجنة الإدارية للقوة المتعددة الجنسيات، وبدعم من دول معينة من بينها كندا، أوقف نشر القوة المتعددة الجنسيات حتى قبل البدء في تطبيق القرار.

٦ - إن الواقع في الميدان يبين أن المشاكل التي كانت الدافع وراء اتخاذ قراري مجلس الأمن ١٠٧٨ (١٩٩٦) و ١٠٨٠ (١٩٩٦)، وهي مشاكل المشردين، والسكان المتضررين من الحرب، واللاجئين، ما زالت باقية دون حل بسبب عدم نشر القوة المتعددة الجنسيات.

٧ - وفي الواقع فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدرت عدد اللاجئين في زائير قبل اتخاذ القرارات المذكورين أعلاه بـمليون ومائتي ألف لاجئ - وهو الرقم الذي لا تزال السلطات الزائيرية تطعن في صحته.

فإذا اعتبرنا أن خمسمائة ألف إلى ستمائة ألف لاجئ عادوا إلى رواندا، طبقاً للبيانات المختلفة الصادرة عن الحكومة الرواندية، إذا لا بد من اعتبار أنه لا يزال هناك بين ستمائة ألف وسبعمائة ألف لاجئ في زائير! وهذا الرقم أقل بكثير من التقديرات التي قدمتها السلطات الزائيرية التي تقدر أن عدد اللاجئين يتجاوز ثمانمائة ألف.

- ٨ - وبناء على ما سبق ذكره، ترى حكومة جمهورية زائير ما يلي:

(أ) ينبغي لمجلس الأمن أن يعيد تقييم الحالة في الميدان وأن يتخذ ما يلزم من تدابير لمواجهتها، نظرا لأن البلبلة الحالية هي نتيجة الأسلوب الذي انتهجته الأمم المتحدة فيما يتعلق بتطبيق القرار ١٠٨٠ (١٩٩٦)، وأن المشاكل التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار لا تزال دول حل؛

(ب) أن مما يدعو للقلق أن شاهد أن قرار إيقاف نشر القوة المتعددة الجنسيات قد اتخذ نتيجة تبادل للرسائل وضمن إطار اجتماع غير رسمي عقده مجلس الأمن وأن الاجتماع الرسمي المخصص لاعتماد القرار لم يعقد قط؛

(ج) أن عدم تنفيذ القرار ١٠٨٠ (١٩٩٦) يؤدي فعليا إلى إنشاء معسكرات جديدة لللاجئين وهو الأمر الذي لا تقبله الحكومة الزائيرية.

- ٩ - وعلى كل حال، فإن أولويات الحكومة الزائيرية في مطلع عام ١٩٩٧ هي:

(أ) تحقيق عملية ارساء دعائم الديمقراطية واحترام مواعيد الانتخابات؛

(ب) إدارة المجهود الحربي من أجل إزالة العقبة الرئيسية التي تعترض تنظيم الانتخابات واستعادة الإقليم الوطني بأكمله في شمال كييفو وجنوب كييفو.

- ١٠ - كذلك فإن حكومة جمهورية زائير تؤكد ما يلي:

(أ) أنها لن تجري أي مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع المعتدين ولا سيما مع الزائيريين المتواطئين معهم ما دام جزء من الإقليم الوطني يخضع للاحتلال؛

(ب) أن السلامة الإقليمية ومسألة التبعية وحرمة حدود زائر المعترف بها دوليا غير قابلتين للتناوض؛

(ج) أنه لا يمكن للحكومة النظر في مناقشة الأمن وحرية تنقل الأفراد والبضائع، وحسن الجوار، والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى إلا بعد انسحاب جميع قوات الاحتلال الأجنبية.

كينشاسا، في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

جيرار كاماندا كامندا

نائب رئيس الوزراء

وزير الخارجية
